

النور حمد*

سمنار في بكين عن السودان وجنوب السودان

للدول الأفريقية من غير شروطٍ سياسية، وذلك على خلاف الغربيين. ركّز الصينيون على أنّ أيّ حلٍّ للأزمة السودانية ينبغي أن يقوم به السودانيون أنفسهم؛ إذ لا يمكن لغيرهم أن يقوم بذلك نيابةً عنهم.

في المداخلة التي طُلب مني تقديمها من على المنصة في محور تحت مسمّى: "تعيين مناطق محتملة لتنسيق الجهود الدولية المستقبلية في السودان وجنوب السودان"، تحدثت عن ضرورة تنسيق الجهود لإخراج الحوار الوطني الجاري الآن في جمهورية السودان من حالة الانغلاق التي دخل فيها، ومحاولة إدخال كلّ حملة السلاح وقوى المعارضة في الحوار. وأكدت أنّ البلاد تقف على مفترق طرق أصبح بقاء الدولة المركزية فيه مهددًا بصورة غير مسبوق؛ فالأوضاع لم تعد تحتمل مخرجًا سوى مخرج الحوار، والحلّ الأمني الذي اعتمدهت عليه الحكومة وممارسته لسنوات طويلة جدًّا، أثبت عدم جدواه. كما أنّ محاولات المعارضة إسقاط النظام بالتظاهر وبالقوة العسكرية أثبتت عدم واقعيتها. وأشارت إلى ضرورة أن يجري نصح الحكومة السودانية، بل والضغط عليها، لتأجيل الانتخابات المزمع تنظيمها في ٢٠١٥؛ فهي كما تقول حقائق الواقع وهيمنة الحكومة على كل شيء، لن تأتي إلا بالرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني إلى سدة الحكم مرةً أخرى، مما يكرّس الأزمات القائمة الآن لخمس سنواتٍ أخرى.

وأشرت أيضًا، إلى أنّ الغربيين، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الراحية لمحدثات السلام وقتها، قد مارست أشدّ الضغوط على الحكومة السودانية لكي توفّق اتفاقية نيفاشا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥، وهي الاتفاقية التي كان الأميركيون يعرفون أنّها ستؤدي إلى انفصال الجنوب. ومع الضغط، مارس الأميركيون سياسة الإغراء أيضًا، فوعدوا الحكومة السودانية بإعفاء ديونها الضخمة التي كبّلت النمو الاقتصادي للقطر، ورفع اسمها من قائمة الدول الراحية للإرهاب، ورفع المقاطعة الاقتصادية. غير أنّ الوفاء بكل تلك الوعود لم يتحقق منه شيء. ففرطت الحكومة السودانية في الجنوب، وفقدت ثلثي ثروة النفط، مقابل لا شيء على الإطلاق. لاحقًا، تعقّدت الأمور أكثر بإصدار أمر القبض على الرئيس البشير الذي جعله متشبهًا أكثر بالحكم للشهامة الشخصية فقط. وعمومًا، يمكن القول إنّ التصرفات الغربية ظلّت باستمرار تعقّد مشكلة السودان بدل أن تحلّها. بل إنّ الضغط على السودان بلا حدود؛ بالمقاطعة الاقتصادية الطويلة والعزل الدبلوماسي ذهب إلى المدى الذي جعل الدول الغربية بلا أوراق ضغط على السودان.

أمّا في جنوب السودان، فقد ركّزت المداخلة على فشل فكرة الانفصال التي دعمتها الدول الغربية بقوة، بخاصة الولايات المتحدة، ووقفت وراءها بعزم شديد إلى أن تحققت، لتكون المحصلة، في عامين

تلقيت من منظمة سيفرويرلد Safer World، دعوة لحضور سمنارٍ يعقد في العاصمة الصينية بكين، في الفترة الواقعة بين الثاني عشر والرابع عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤. رعت السمنار منظمة سيفرويرلد العالمية، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من بريطانيا مقرًّا لها، بالتعاون مع معهد شنغهاي للدراسات الدولية. وتعمل منظمة سيفرويرلد في مجال تحقيق السلام والاستقرار في بؤر النزاعات وحماية المجتمعات من العنف. ولقد كانت منظمة سيفرويرلد أحد أبرز المساهمين في تفعيل اتفاقية تنظيم الاتجار بالسلاح (ATT) التي وقّعها أكثر من ستين دولة، في عام ٢٠١٤.

جرت دعوتي بوصفي باحثًا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومنسقبًا للدراسات الأفريقية، ولصّلتني بما قام به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من عقد لقاءين تفكريين حول سبل تحقيق الوفاق الوطني في السودان، في تموز / يوليو، وأيلول / سبتمبر ٢٠١٢. امتد السمنار ثلاثة أيام، وكان تحت عنوان "دبلوماسية الأزمات: تجربة السودان وجنوب السودان". كان الهدف الرئيس من السمنار هو مناقشة الأحوال المضطربة في جمهوريتي السودان وجنوب السودان، وتبادل الآراء بخصوص الأولويات، والتحديات، والفرص، في حشد الدعم الدولي اللازم لتحقيق الاستقرار في هذين البلدين.

في اليوم الأول، شارك في الحديث من على المنصة مسؤولو منظمة سيفرويرلد، وباحثو مركز شنغهاي، إضافةً إلى كبار الباحثين من أهمّ المراكز البحثية في العاصمة بكين. وشارك أيضًا باحثون من السودان وجنوب السودان، وناشطو مجتمع مدني بارزون من السودان وجنوب السودان. كما شاركت سفارتا السودان وجنوب السودان في بكين.

كان هدف منظمة سيفرويرلد، من عقد هذا السمنار في العاصمة الصينية بكين، في ما بدا لي، التأثير بقدر الإمكان في مستودعات التفكير Think Tanks، في جمهورية الصين، والتي يظنّ أنّ لها دورًا مؤثرًا في رسم سياسات الصين الخارجية. وكما هو معلوم، فلقد أصبح للصين حضورٌ كبير في السودان وجنوب السودان منذ دخولها شريكًا رئيسًا في عمليات استخراج البترول فيهما، منذ ما يزيد على العقد من الزمان. ولذلك أصبحت الصين لاعبًا يمكن أن يقوم بدورٍ مؤثر في جهود تحقيق السلام والاستقرار في السودان. ومن ثم جاءت فكرة حثّها لكي تقوم بدورٍ إيجابي في دفع جهود السلام في السودان.

بسبب الانتقادات التي يتلقاها الصينيون واتهامهم بالتقاعس عن أداء أدوار دبلوماسية فعّالة في حلحلة الصراعات في أفريقيا، حرص أغلب من تحدثوا من على المنصة من الباحثين الصينيين على دعم مداخلاتهم بعروضٍ مصوّرة لمشاريع البنية التحتية التي يقومون بها في أفريقيا، منوّهين بأنّ الصين تقدّم عونًا تنمويًا، اقتصاديًا وتقنيًا

واجبٌ يُنتظر أن تضطلع به في بذل الجهود لحل النزاعات في الدول الأفريقية التي لها بها علاقات وطيدة وتستثمر فيها.

تمثل ردّ الباحثين الصينيين بأنّ المشاكل ذات الجذور العميقة والمعقدة لا يجري حلّها في يوم وليلة؛ فبعض المشاكل لها جذور عميقة في بنية المجتمعات نفسها. وذكروا في هذا الصدد أنّ القوى المتصارعة في السودان متعددة جدًّا. فهم يرون أنّ حلّ مشكلة السودانين لن يتمّ إلا على أيدي السودانين أنفسهم. وقالوا لو أنّهم دخلوا في الحوار الوطني الجاري الآن، لدخلت أميركا ودخلت قوى أخرى، وبهذا لن تبقى المشكلة مشكلة سودانية. ولذلك يرون أنّ المصالحة الوطنية السودانية سوف تكون رحلة طويلة؛ فالأحزاب السياسية المعارضة متصلة وليست قادرة على الوصول إلى حلولٍ وسطى، وثقافة التوصل إلى حلولٍ وسطى ليس لها وجود في السودان حتى الآن. فكلمًا تدخلت القوى الكبرى، كان هناك مفسدون لحراك التوصل إلى حلول. تتبنّى هؤلاء القوى الكبرى والقوى الإقليمية. كما أنّ كثيرًا من الحركات الإثنية الجهوية في السودان ذات طبيعة انفصالية.

ذكر كبير الباحثين الصينيين أنّ لهم، على سبيل المثال، مشكلة في تايوان، ومشكلة في هونج كونج، ولديهم مشاكل أقلّيات حادة في بعض الأقاليم. ولكنهم يدورون حول هذه المشاكل، تاركين إيّاها في أماكنها، على حالها، بلا مواجهة، لكي لا تصبح حجر عثرة؛ فهم ينصرفون إلى ما يمكن أن يتحقّق، ولا يهدرون الجهد في ما لا يمكن أن يتحقّق في اللحظة الراهنة. ويرون أنّ بعض المشاكل المعقدة جدًّا، وهذا النوع من المشاكل تحلّه التحولات التي تحدث عبر زمنٍ قد يطول. ولذلك ينصرفون إلى التنمية والتحديث، منتظرين أن تصبح الظروف في المستقبل مواتية أكثر لحلّها. وقد أسَمَوْا هذا النهج بـ "الصبر الإستراتيجي" Strategic patience. وقد اقترحوا في معرض هذا الحديث، أن يترك السودانون مشكلة أبيي لتحلّها الأجيال المقبلة، ولا يحصروا كلّ جهدهم فيها، فتصرفهم عمّا هو أهمّ منها بكثير، وهو تحقيق الاستقرار والنموّ.

قبل أيام، ورد في الأنباء أنّ الصين دعت الفرقاء الجنوبيين، ولكن تحت مظلة منظمة إيقاد، للاجتماع في الخرطوم، لمناقشة الصراع الجنوبي - الجنوبي. ويبدو أنّ الصراع الجنوبي - الجنوبي قد جعل إيرادات النفط تتدنّى إلى حدّ كبير ما أثار في جمهورية جنوب السودان، وأثر أيضًا في جمهورية السودان التي تعتمد على رسوم عبور النفط الجنوبي أراضيها، وأثر في الصين نفسها، المستثمر الأكبر في هذه الصناعة في البلدين.

فقط، دولة فاشلة بكلّ المقاييس في الجنوب، ودولة بالغة الفقر والعجز والاضطراب في الشمال، وحرَبًا أهلية طاحنة في الجنوب، أخذت تدخل في نطاق الحروب المنسية. وركّزت أيضًا على ضرورة أن تعمل القوى الدولية والإقليمية على إبعاد يوغندا من جنوب السودان، إذ إنّ تدخلها عقّد المشكلة الجنوبية - الجنوبية، إضافةً إلى أنّه دفع حكومة جمهورية السودان إلى تنكّب جادة الحياد تجاه الصراع الجنوبي - الجنوبي. وأشارت المداخلة إلى أنّ الإشكال في دولة جنوب السودان لا يمكن أن يحلّ مئأى عن حلّ الإشكالات العالقة في جمهورية السودان؛ فالحركات المسلّحة الناشطة في جنوب كردفان والنيل الأزرق تسند ظهرها إلى دولة الجنوب، ما يجبر حكومة جنوب السودان على الانحياز للجهة الجنوبية التي تعينها في مواجهة الحركات المسلّحة.

بدا واضحًا من جملة المداخلات التي أُلقيت من على المنصة، ومن النقاشات التي أعقبتها، أنّ القوى الغربية لم تعد تملك أوراقًا للضغط على الحكومة السودانية. ويبدو أنّ منظمة سيفرويرلد أرادت أن تستكشف إمكانية استخدام وزن الصين، بوصفها دولة يظنّ أنّ لها تأثيرًا قويًا، في جمهوريتي السودان وجنوب السودان. غير أنّ الصينيين بدؤا، في ما لمست، متشككين في النوايا الحقيقية للغربيين في محاولة دفعهم إلى القيام بدورٍ فاعل في حلحلة الصراعات في أفريقيا، ومن بينها الصراعات في السودان وجنوب السودان. ويبدو أنّ تجربة الاتحاد السوفييتي الذي جرّه الغربيون للصراعات الدولية ولسباق التسلّح حتى انهيار، ماثلة في أذهان الصينيين. وبالفعل قال بعضهم بصريح العبارة إنّ الصين لا تريد أن تدخل في صراعٍ مرير مع أميركا في أفريقيا.

في لقاءٍ آخر مصغّر نظّمته منظمة سيفرويرلد مع أحد كبار الباحثين المتخصصين في أفريقيا في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة في بكين، كنت أحد حضوره، اتّضح لي هذا التخوّف الصيني بصورةٍ أكثر جلاء في الردّ على انتقاداتٍ تقدّم بها بعض الحاضرين بأنّ الصين لا تهتمّ سوى بمصالحها التجارية البحتة، ولا تقوم بدور فاعل في تحقيق الاستقرار في الدول المضطربة التي تستثمر فيها، وأنها ظلّت تتعامل مع الحكومات، بغضّ النظر عن سوء علاقات تلك الحكومات بمواطنيها، ولا تتعامل مع الشعوب؛ ففي حالة السودان، على سبيل المثال، ظلّت الصين تتعاطى مع الحكومة وحدها، ولم تتعامل قطّ، وبأيّ شكلٍ من الأشكال مع قوى المعارضة ومع منظمات المجتمع المدني السودانية. بعبارةٍ أخرى، ظلّت الصين منشغلةً بمصالحها الاقتصادية، ولم تضطلع بالدور الذي ينبغي لها أن تضطلع به، بوصفها قوةً صاعدة، عليها

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسّسة بحثية فكريّة مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصّة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقّفين والمتخصّصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانية بشكل عامّ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم، وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العامّ.

المركز هو مؤسّسة علمية. وهو أيضاً مؤسّسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرفيها وتطوّرها. وهو ينطلق من كون التطوّر لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، بل ينطلق أيضاً من أنّ تطور المجتمع غير ممكن إلا بتطور جميع فئاته، في أوضاعه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص الأوضاع في العالم العربيّ وتحليلها، دولاً ومجتمعات، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضاً، وي طرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، والتجربة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بوجه عامّ من زاوية نظر عربية.

ويُعنى المركز أيضاً بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته بمحيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، وبالسياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزاً أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يُعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسيّ عناية تحليلية ونقدية، وخصوصاً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسيّ الموجه إلى الدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويدير عدّة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورشات عمل وتدريب وندوات موجهة إلى المختصّين، والرأي العامّ العربيّ أيضاً، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

دعوة للكتابة

”

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضاً لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يديه المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

“

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة
siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسمة الاشتراك

سياسات عربية

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ...ه إلى ٦... كلمة، بما فيها المراجع والجدول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ...٢ إلى ٣... كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلّة كافة، لتقييم وقراءة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوءها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِذت بها في الأصل، بحسب برنامجي: اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجدول التي ترسل صوراً.



عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-٧١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في لبنان.

٥٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

٥٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.

٧٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.

٩٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أمريكيًا للأفراد في القارة الأمريكية.

١٤٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأمريكية.